Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 24-41
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.2

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The Impact of the Audit Committees Characteristics on the Quality of Internal Auditing in Jordanian Commercial Banks

Aoun Abdul Wahab Al-Shaqran*, Laith Abdullah Al-Erian
Ajloun National University/College of Business

Keywords:
Audit Committee, Internal Audit Quality, Commercial Banks.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 03 Jul. 2023
Accepted 17 Aug. 2023
Available online 31 Dec. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Aoun Abdul Wahab Al-Shaqran
Ajloun National University/College of Business

Abstract: This study aimed to identify the impact of audit committees (size of the audit committee, financial experience of audit committee members, independence of the audit committee) on the quality of internal audit in Jordanian commercial banks through the use of the descriptive approach, and the study sample was determined within the job titles (internal auditor, member of the audit committee, CEO of internal auditors) in Jordanian commercial banks, where it consisted of (110) employees within the predetermined job titles, and after conducting statistical analysis using multiple linear regression to test the hypotheses of the study, it was reached There is a positive impact of the size of the audit committee on the quality of internal audit in Jordanian commercial banks, there is a positive impact of the financial experience of the members of the audit committee on the quality of internal audit in Jordanian commercial banks, there is no impact of the independence of the audit committee on the quality of internal audit in Jordanian commercial banks.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 24-41
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.2

أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية

عون عبد الوهاب الشقران **ليث عبد الله العريان**
كلية الاعمال/جامعة عجلون الوطنية

المستخلص

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر لجان التدقيق(حجم لجنة التدقيق، الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق، استقلالية لجنة التدقيق) على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية من خلال استخدم المنهج الوصفي، وتم تحديد عينة الدراسة ضمن المسميات الوظيفية (مدقق داخلي، عضو لجنة تدقيق، رئيس تنفيذي لمدققين الداخليين) في البنوك التجارية الأردنية، حيث تكونت من (110) موظفين ضمن المسميات الوظيفية المحددة مسبقاً، وبعد إجراء التحليل الإحصائي باستخدام الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، تم التوصل إلى العديد من النتائج كان من أهمها: يوجد أثر إيجابي لحجم لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية، يوجد أثر إيجابي للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية، لا يوجد أثر لاستقلالية لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.

الكلمات المفتاحية: لجنة التدقيق، جودة التدقيق الداخلي، البنوك التجارية.

المقدمة

أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) معايير تلزم البنوك بتشكيل لجان تدقيق للمساهمة في اكتشاف الأخطاء وتحديد نقاط الضعف والعمل على تعزيز أداء أنظمة الرقابة الداخلية من خلال الإشراف على أعمالها، وقد ثبت ذلك في قواعد حوكمة البنوك، حيث ورد في المادة (12)، يجب على مجالس الإدارة اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان تحقيق رقابة داخلية، وتعمل على التأكد من الالتزام بتطبيق أحكام التشريعات والأنظمة واللوائح المعمول بها، وما تتطلبه الجهات الرقابية واللوائح الداخلية والسياسات والخطط والإجراءات التي تضعها الإدارة (البنك المركزي الأردني، 2016).

يعد الهدف الرئيسي من إنشاء لجان التدقيق لزيادة مصداقية البيانات المالية والتقارير التي تعدها الإدارة للمساهمين ومساعدة الإدارة على القيام بمسؤولياتها بكفاءة وفعالية وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين، ورفع كفاءة أداء عملية التدقيق الداخلي، خاصة بعد زيادة حجم أعمال البنوك وتنويع أنشطتها ومع التطورات الاقتصادية الهائلة التي يشهدها العالم، حيث أدت هذه العوامل إلى تطوير أنظمة رقابية تخدم مصالح المستثمرين والمساهمين والدائنين والحكومة، وبالتالي تحقيق أهداف البنك (الرواشدة، 2020).

تبرز أهمية لجنة التدقيق لمجلس الإدارة في أنها تساعد أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على القيام بمهامهم ومسؤولياتهم على الوجه المطلوب وخاصة المهام والمسؤوليات المتعلقة بالجوانب المحاسبية والتدقيق، فبالنسبة لمجلس الادارة فإن إنشاء لجنة التدقيق سيؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الادارة التنفيذيين على تنفيذ مهامهم ومسئولياتهم تجاه قسم المحاسبة والتدقيق من خلال تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي (أبو ريدة، 2018: 32)؛ لذلك فإن الهدف الأسمى لوجود لجان التدقيق هو دعم مصداقية القوائم المالية السنوية التي يتم تدقيقها؛ للتأكد من أمان الإفصاح والشمولية لهذه القوائم، كما تعمل هذه اللجان على تأمين قناة اتصال بينها وبين المدققين الداخليين

والخارجيين فضلا عن أنها توفر خط اتصال بينهم وبين مجلس الإدارة، مما يساهم في تناسق المعلومات داخل الإدارة. من هنا جاءت هذه الدراسة للتعرف على أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية في الأردن.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً. مشكلة الدراسة وأسئلتها: يعد وجود لجان التدقيق بما يتوافر لديها من خبرة واستقلالية في أعضائها معزز للتواصل بين الإدارة والمدقق الداخلي، مما يؤدي إلى تقليل المشاكل المتوقعة خلال تنفيذ عملية التدقيق والمساعدة في إيجاد حلول ملائمة وفورية، وبالتالي تفعيل دورها الرقابي والحيادي يساهم في تعزيز المصداقية والموضوعية للبيانات المالية، فضلا عن الحد من الفجوة بين المدقق الداخلي والإدارة العليا وامكانية تعزيز قنوات الاتصال بين الإدارة والمدقق الداخلي وصولاً إلى جودة التدقيق الداخلي. ومن المعلوم ان نظرية الوكالة جاءت لحل مشكلة تضارب المصالح بين الادارة والاطراف ذات العلاقة وهذا التضارب قد يشكل أحد الأسباب الرئيسية التي تؤثر بشكل ملحوظ على جودة القوائم المالية من خلال قيام الادارة بالتلاعب بالأرقام المعلن عنها في تلك القوائم (Alqudah et al., 2020: 9). على سبيل المثال عدم تفعيل خصائص لجنة التدقيق بشكل فعال يمكن أن يكون أحد الثغرات التي يمكن ان يستغلها مجلس الادارة لتعظيم مصالحة الشخصية على حساب مصالح المساهمين في الشركات بشكل عام. من هنا، فان مصداقية لجنة التدقيق وموضوعيتها يلعب دورا أساسيا في الحد من أي تلاعب في القوائم المالية أو حذف لأي أحداث مالية مهمة ويساعد فريق التدقيق الداخلي على القيام بمهامه بحيادية واستقلالية وموضوعية. بالتالي فأن وجود لجنة تدقيق تتمتع بخصائص يرفع من قدرتها للقيام بمهامها ويمكن أن يكون لها دورا رقابيا ملحوظا في زيادة جودة التدقيق الداخلي من خلال المتابعة المستمرة لعملية اعداد القوائم المالية مما يؤدي إلى الافصاح عن معلومات تعكس الواقع للجهات ذات العلاقة سواء كانت داخلية أو خارجية. ومن هنا فأن تمتع لجنة التدقيق بأعضاء على دراية محاسبية وخبرة مالية ومؤهلات تناسب دورهم الأساسي يؤثر بشكل ملحوظ على عملية تدقيق داخلية ذات جودة عالية. على سبيل المثال، إن وجود أعضاء مستقلين في لجنة التدقيق يمكن أن يلعب دوراً أساسيا في تعظيم مصالح المساهمين وارباحهم مما يؤدي إلى تقليل فجوة المصالح بين الادارة والجهات ذات العلاقة من خلال التأثير ايجابا على عملية التدقيق الداخلي والذي يمكن ملاحظته بإصدار تقارير مالية تعكس الواقع الحقيقي للشركة دون وجود أي تلاعب أو تضليل في هذه القوائم. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتغطي قطاع البنوك التجارية ومحاولة لتوضيح العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق وجودة التدقيق الداخلي من خلال الأسئلة الآتية:

1. ما أثر حجم لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية؟
2. ما أثر الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية؟
3. ما أثر استقلالية لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية؟

ثانياً. أهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر لجان التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية، من خلال:

1. التعرف على أثر حجم لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.
2. التعرف على أثر الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.
3. التعرف على أثر استقلالية لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.

ثالثاً. أهميَة الدراسة: تظهر أهمية الدراسة لخصائص لجان التدقيق وأثرها على جودة التدقيق الداخلي؛ من خلال مساهمة لجان التدقيق في خلق ميزة تنافسية، كما تظهر الأهمية من خلال انعكاس الفائدة على البنوك التجارية من خلال توضيح العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق وأثره على جودة التدقيق الداخلي، وتنعكس هذه الأهمية على فئة كبيرة من أصحاب المصلحة. وتظهر الحاجة لهذه الدراسة لما تشكله البنوك التجارية من أهمية اقتصادية وأحد الأعمدة الأساسية للقطاعات المالية، وضرورة تعزيز ثقة الجمهور وأصحاب المصالح في هذا القطاع.

رابعاً. فرضيات الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات الآتية:

- **الفرضية الأولى H01:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.
- **الفرضية الثانية H02:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.
- **الفرضية الثالثة H03:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستقلالية لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.

خامساً. الدراسات السابقة: سيتم عرض أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث والتي تناولت أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التدقيق الداخلي. حيث قام سيسالم (2018) بدراسة أثر خصائص لجنة التدقيق على رأي المدقق الخارجي وتبين وجود تأثير للمتغيرات المستقلة الخمسة (استقلالية أعضاء لجنة التدقيق- عدد الأعضاء حجم اللجنة- عدد مرات اجتماع اللجنة خلال السنة- الخبرة المالية والمحاسبية- نسبة الأسهم التي يمتلكها الأعضاء على المتغير التابع (رأي المدقق). وتوصل الهزيم (2019) إلى وجود أثر إيجابي للجان التدقيق في تعزيز أداء المدقق الداخلي في البُنوك التِجاريَّة الأُردنية وتوصلت الدراسة أيضاً إلى وجود أثر ايجابي (لخصائص لجان التدقيق، ولمهام لجان التدقيق، ولضوابط تشكيل لجان التدقيق، في تعزيز أداء المدقق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى عدم وجود أثر إيجابي لموقع لجان التدقيق في الهيكل التنظيمي في تعزيز أداء المدقق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.

أما المحاميد (2020) فقد توصل إلى أن نسبة المؤشر الكلي لجودة تقارير الاستدامة للشركات الكيميائية حول العالم بلغت (54%) كما وتبين وجود أثر إيجابي لمتغيرات الدراسة المستقلة (حجم اللجنة، واستقلالية الأعضاء، وعدد مرات الاجتماع، وخبرة أعضاء اللجنة، وعدد الإناث في اللجنة) على جودة تقارير الاستدامة، وأظهرت النتائج أن هناك أثر ايجابي لجودة التدقيق الخارجي على التقارير (Oussii and Boulila, 2020: 9). هدف إلى التحقق مما إذا كانت الخبرة المحاسبية للجنة التدقيق تؤثر على فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في البيئة التونسية وتظهر نتائج الدراسة أن الخبرة المالية في المحاسبة للجنة التدقيق من المرجح أن تكون مرتبطة بشكل إيجابي بتنفيذ توصيات تقرير التدقيق الداخلي.

المبحث الثاني: الجانب النظري

أولاً. خصائص لجان التدقيق: في عام (1972) ظهرت أول لجنة للتدقيق في بريطانيا، إذ تضمن التقرير الصادر عنها العديد من التوصيات، كان من أبرزها أن تقوم اللجنة بمتابعة عمل المدقق الخارجي، والتأكد من قيامه بأدائه بشكل جيد، وخلال عام (1992) لقيت فكرة لجان التدقيق إقبالاً كبيراً، حيث أوصت لجنة التدقيق للشؤون المالية في الشركات البريطانية بضرورة تشكيل لجان

التدقيق خلال عامين، فضلا عن وضع دليل مكتوب يشرح آلية عمل هذه اللجان والمهام التي ستؤديها، حيث أوصت اللجنة بأن تقابل المدقق الخارجي مرة واحدة على الأقل دون حضور الإدارة وفي عام (2002) تم تطوير دليل متكامل لدور هذه اللجان في الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك، أصبحت مهام ومسؤوليات هذه اللجان أوسع وأشمل، وقد تم تطوير لجان التدقيق وتحديثها على مدى السنوات المتعاقبة حتى أصبحت نموذجًا متكاملًا لجميع البنوك (المطيري، 2019: 27).

في عام 1996 ألزم البنك المركزي الأردني جميع البنوك العاملة في الأردن بتشكيل لجان تدقيق منبثقة عن أعضاء مجالس الإدارة حيث أكدت التعليمات الخاصة بالإطار العام لمهام اللجان على ذلك يجب أن يكون لديهم دور إشرافي على المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بينما تعمل البنوك على تحديد دليل عمل لهذه اللجنة حسب متطلبات كل منها (التميمي، 2017: 223).

يعد الهدف الأساسي من وجود لجنة التدقيق هو تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية من خلال الرقابة الفعالة على عملية إعداد القوائم المالية، بالإضافة إلى دعم استقلالية المدقق الخارجي في أداء عمله، فضلا عن تعزيز أساليب وأنظمة الرقابة وحماية مصالح الأطراف ذات العلاقة وحقوق المساهمين وتعزيز دور الإفصاح والشفافية، هذا ويمكن تلخيص بعض أهداف ومهام لجان التدقيق من خلال النقاط الآتية (بوزان، 2017: 22)، (طحلاوي، 2018: 41):

1. ضمان سلامة البيانات المالية من الأخطاء والتلاعب، والسعي وراء اكتشاف أية أخطاء أو تلاعب من قبل الإدارة.
2. دعم مصداقية القوائم المالية السنوية التي يتم تدقيقها؛ للتأكد من أمان الإفصاح والشمولية لهذه القوائم.
3. تأمين قناة اتصال بينها وبين المدققين الداخليين والخارجيين فضلا عن أنها توفر خط اتصال بينهم وبين مجلس الإدارة، مما يساهم في تناسق المعلومات داخل الإدارة.
4. فحص نتائج التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي بحيث يتناول فحص تقرير المدقق الخارجي والقوائم المالية والتقارير الإضافية مثل تقرير نتائج فحص نظام الرقابة الداخلية فضلا عن فحص واختبار السياسات المحاسبية في البنك وطرق وإجراءات المحاسبة وفحص توصيات وتقارير المدقق الخارجي.
5. دعم إدارة البنك في تحقيق مسؤوليته القانونية كوكيل للمساهمين، من خلال وجود قنوات اتصال رسمية بين اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة من جهة، والمدققين الداخليين والخارجيين وهيكل الرقابة الداخلية على من جهة أخرى.
6. دعم استقلالية عملية التدقيق ورفع جودتها من خلال تكليف اللجنة بترشيح المدققين الخارجيين الذين سيتم تعيينهم أو تغييرهم أو عزلهم.

انبثقت فكرة تشكيل لجان التدقيق في البنوك نتيجة الضغوط التي مارستها إدارات هذه البنوك على المدقق الخارجي، والتي قد تؤثر سلباً على استقلاليته وحياده، لا سيما أن الإدارة لها الصلاحية لتحديد أتعابه وصلاحية عزله، ويمكن القول إن الحفاظ على استقلالية المدقق الخارجي هو الأساس الذي نبعت منه فكرة وجود لجان تدقيق إذ يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة من خارج البنك بحيث يعملون كحلقة وصل للتنسيق بين عمل المدقق الخارجي والإدارة بطريقة تؤدي إلى دعم استقلالية المدقق الخارجي وزيادة فاعلية عملية التدقيق (الشنيفي، 2019: 67).

وتكمن أهمية لجان التدقيق في المكاسب والفوائد المتوقعة التي يمكن توفيرها لجميع الأطراف ذات العلاقة، وعلى رأسهم مجلس الإدارة والمدقق الخارجي والمدقق الداخلي والمساهمين وأصحاب المصلحة.

ولأعضاء لجنة التدقيق خصائص أساسية عدة لتمكنها من أداء مهامها ومسؤولياتها بكفاءة وفاعلية، وهذا بدوره سيؤدي إلى تحقيق أهداف اللجنة. (العجلوني، 2021: 39)، وتمثل استقلالية أعضاء لجنة التدقيق مبدأً عامًا يتفق عليه جميع الأطراف كأحد محددات فعالية هيكل لجنة التدقيق، وأن تتكون اللجنة من غالبية أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين الذين لديهم القدرة على إعطاء الحكم بشكل مستقل عن مجلس الإدارة، وتتطلب استقلالية لجنة التدقيق أن تضم أعضاء مجلس الإدارة، وبالتالي عدم قدرة المدير التنفيذي أو المدير المالي أو أي عضو آخر في الإدارة على أن يكون عضوًا في لجنة التدقيق (أبو الهيجاء والحايك، 2012: 453). وتتولى اللجنة مهمة الإشراف والرقابة على أعمال المحاسبة والرقابة والتدقيق في البنك (البنك المركزي الاردني، التعليمات المعدلة للحاكمية المؤسسية للبنوك، 2016).

كما يجب أن يكون عدد الأعضاء كافياً لتحقيق مستوى عالٍ من الخبرات والقدرات التي تسهل على اللجنة القيام بالمهام الموكلة إليها وتحقيق أهدافها المرجوة، مع مراعاة عدم زيادة العدد من الأعضاء بطريقة قد لا تمكن اللجنة من اتخاذ قراراتها بسرعة وفعالية، وعدم تقليص عدد الأعضاء بطريقة قد لا تمكن اللجنة من أداء عملها بكفاءة وفاعلية، مع العلم أن العدد المثالي يتراوح بين (3-7) أعضاء، ولذلك يجب أن يتضمن التشكيل الجيد والمثالي للجان التدقيق الخبرة والكفاءة وتناوب العضوية لضمان استمرارية عنصر الخبرة وتنمية الآراء (شحادة، 2020: 34). كذلك تعتبر الخبرة من الركائز الأساسية والمهمة التي يجب توافرها لأعضاء لجنة التدقيق لما لها من دور في تعزيز فاعلية لجنة التدقيق والتي بدورها تساعد اللجنة في متابعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية وخاصة في الظروف التي تكون فيها الأمور المالية معقدة (أبوريدة، 2014: 42).

ثانياً. جودة التدقيق الداخلي: تهتم البنوك بتحسين جودة التدقيق الداخلي لتطوير انظمتها المحاسبية والرقابية، وامكانية اكتشاف اماكن الضعف والخلل وتصويبها للوصول إلى تقارير مالية ذات جودة عالية. وتعد مهمة للجهات الحكومية للمحافظة على بيئة اقتصادية سليمة ويتوجب على المدقق الداخلي تحديد إجراءات تنفيذ عملية التدقيق ونطاقها ووضع الاستراتيجيات اللازمة لعمله (العاني والقيسي، 2015: 132).

يعرف معهد المدققين الداخليين التدقيق الداخلي على أنه عملية تأكيد من صحة المعلومات باستقلالية وموضوعية، وهو يساعد البنك على إنجاز أهدافه باتباع أسلوب منضبط منهجي لتقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والمراقبة والحوكمة وتحسينها (IIA, 2017).

صدر تعريف جديد للتدقيق الداخلي، وهذا التعريف حظي بمصادقة من معهد المدققين الداخليين (IIA) والذي أفاد بأن التدقيق الداخلي هو: نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية تهدف إلى إكساب قيمة للبنك، وتحسين نشاطاتها، فضلا عن أن هذا النشاط يساهم في تحقيق أهداف البنك من خلال تطبيق طريقة منهجية، ومنظمة لتقييم وتعزيز فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة" (IIA, 2017). "وقد أشارت الفقرة رقم (8) من معيار التدقيق الدولي رقم (400) إلى أن الرقابة الداخلية تعني "السياسات والإجراءات الداخلية التي تتبناها إدارة الوحدات الاقتصادية لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها، ولضمان الالتزام بالسياسات، وحماية الأصول، ومنع

اكتشاف الغش والأخطاء، ودقة واكتمال السجلات المحاسبية، وتهيئة معلومات مالية موثوق فيها في الوقت المناسب "(إصدارات المعايير الدولية)".

حقق التدقيق الداخلي تطوراً كبيراً وملحوظاً في الآونة الاخيرة، ففي السابق كان الهدف منه هو اكتشاف الأخطاء والتلاعب في الدفاتر والسجلات والتقرير عنها، ثم تطورت هذه الأهداف كما ورد في بيان مسؤولية التدقيق الداخلي الذي أصدره مجمع المدققين في الولايات المتحدة، وهو معاونة جميع أعضاء الإدارة العليا في الإبراء الفعلي لمسؤولياتهم عن طريق تزويدهم بتحليلات وتقييم وتوصيات وتعليقات مرتبطة بالأنشطة التي تناولتها عملية التدقيق الداخلي (شحنة، 2015: 32). ويمكن القول إن الهدف الأساسي من وظيفة التدقيق الداخلي هو مساعدة الموظفين في البنك، حيث وضع المعهد الأمريكي للمدققين المسؤولية على عاتق المدققين الداخليين في البنك، لتزويد العاملين بالتوصيات والاستشارات والتقييمات وبالتالي فإن عملية التدقيق وظيفة فعالة.

حدد مجلس معايير التدقيق الدولي (IAASB) التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) مجموعة من الأهداف التي يسعى التدقيق الداخلي إلى تحقيقها) (Eulerich et al., 2021: 24):

1. متابعة الرقابة الداخلية: حيث تهدف وظيفة التدقيق الداخلي إلى فحص أدوات الرقابة، ومتابعة عملها والتوصية بإدخال التحسينات الضرورية عليها.
2. فحص أنشطة البنك التشغيلية: فحص جدوى وكفاءة وفاعلية الأنشطة التشغيلية في البنك، بما في ذلك الأنشطة غير المالية للبنك.
3. فحص مدى الالتزام بالأنظمة واللوائح: من خلال فحص مدى الالتزام بالأنظمة واللوائح والمتطلبات التنظيمية الخارجية.
4. إدارة المخاطر: حيث يهدف التدقيق الداخلي إلى المساعدة في التعرف على الحالات التي قد يتعرض فيها البنك إلى المخاطر، وتقويم هذه الحالات، والمساهمة في تحسين نظم الرقابة وإدارة المخاطر.
5. الحوكمة: يمكن التركيز على لجان التدقيق كإحدى آليات الحوكمة لزيادة الثقة والمصداقية في القوائم المالية المنشورة المقدمة للجمهور، ويعد تشكيل لجان تدقيق فعالة إحدى آليات الحوكمة لزيادة الثقة والمصداقية في القوائم المالية، وكذلك التنسيق بين الإدارة والمدقق الداخلي والخارجي مما ينعكس على جودة القوائم المالية المنشورة، تفعيل دور لجان التدقيق كإحدى آليات الحوكمة التي تحد من ممارسات الإدارة في حركة الاسهم والأرباح.

يعد التدقيق الداخلي عنصر مهم في مراقبة البنك من خلال الأساليب والوسائل التي تستخدمها الإدارة من أجل توفير المعلومات والتقارير المستمرة، وعملية التدقيق الداخلي تلعب دوراً رئيسياً في دعم الوظيفة الإشرافية لإدارة البنك، حيث تعكس الحاجة الملحة لتحسين الأداء الإشرافي في البنوك ويمكن أن يعزى ذلك إلى ثلاثة عوامل هي: زيادة الإخفاقات والإفلاسات في البنوك، والتغيير في أنماط الملكية، والتغيرات في البيئة التنظيمية التي تعمل فيها البنوك، وقد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي مع إصدار قانون (SOX) من أجل حماية المستثمرين من خلال تحسين دقة وموثوقية نظام الإفصاح عن المعلومات والبيانات الصادرة عن عملية التدقيق بالرغم من أن هذا القانون لم يحدد دور وظيفة المدقق الداخلي بشكل رئيسي في الحاكمية المؤسسية، وهذا يتطلب توسيع متطلبات الحوكمة لكل من الإدارة العليا لجنة التدقيق والمدقق الخارجي للحسابات، وتوسيع دور المدقق الداخلي كطرف رابع في حاكمية البنوك (Zwaan et al., 2011: 592) كما تعتبر معايير الممارسة المهنية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA) الأكثر انتشارا وتطبيقا حيث تساعد في ضمان تنفيذ

انشطة البنك بالشكل الفعال مما يؤدي إلى تحقيق أهداف الادارة " (عبد الله، 2012: 42). ولابد أن تكون المعلومات موثوقة من حيث اتصافها بالخلو من الأخطاء والانحياز، وأن تعبر بدقة عن الأحداث أو الأنشطة الخاصة بالبنك (Almeshal, 2014: 29).

وتبين من دراسة جبارة (2014) أن التدقيق الداخلي يقوم بإضافة قيمة للبنك من خلال الوظائف التي أصحبت تضطلع بأدائها في إطار الحاكمية، والتي تشمل توفير المعلومات للإدارة بكل مستوياتها، إذ تقوم بتوفير الاستقلالية الكاملة لكل من المدقق الداخلي، والمدقق الخارجي وخلق حوار مفتوح بينهما، مما ينعكس بشكل إيجابي على أداة المدقق الداخلي، كما اتفقت دراسة (Baharud-din et-al., 2014: 131) في أن هناك علاقات ايجابية مهمة بين العوامل الخاصة بدور لجان التدقيق في إطار الحوكمة وكفاءة المدققين؛ إذ إنها تعزز استقلالية المدققين وموضوعتيهم مما يرفع مستوى أداء المدقق الداخلي.

تكمن جودة أي نظام في جودة مخرجاته، وبالتالي فقد تم تحديد جودة التدقيق الداخلي بجودة مخرجات عملية التدقيق الداخلي، والتي تنعكس في القيمة المضافة لتقارير التدقيق الداخلي وإلى أي مدى تنفذ البنوك التوصيات الواردة في تقارير المدقق، والنتائج المترتبة على تنفيذ هذه التوصيات (Salehi, 2016: 228). "ويمكن تعريف جودة التدقيق الداخلي على أنها: عدم وجود بيانات غير صحيحة في القوائم المالية التي تقدمها الإدارة لتعارض مصالحها مع مصالح المالكين، وتعبر عن مدى التزام المدقق بكل من معايير التدقيق المهنية المتعارف عليها، وآداب وقواعد السلوك المهني، ومعايير جودة التدقيق، فضلا عن الإفصاح عن الأخطاء والمخالفات التي يتم اكتشافها (Amahalu and Beatrice, 2017: 37).كما تم تعريف جودة التدقيق الداخلي على أنها: قدرة التدقيق الداخلي على كشف الأخطاء في البيانات المالية والإبلاغ عنها، والتقليل من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستفيدين من البيانات المالية (العزة، 2021: 29).

نظراً لأهمية التدقيق الداخلي المتزايدة بشكل مستمر لكافة انشطة البنوك، وللإدارات العليا في تلك البنوك، تطلب ذلك تعزيز التدقيق الداخلي بالكفاءات البشرية المؤهلة عملياً وعلمياً لأداء عملها بكفاءة وفاعلية ولتحقيق أهداف التدقيق الداخلي يتطلب من البنوك توفير الاستقلالية الكاملة لها بما يتعلق بالأنشطة التي تُديرها أو عن الجهات الخاضعة للتدقيق، فضلا عن تحسين أساليب التدقيق الداخلي مع زيادة كفاءته مما يضيف طابع المصداقية والموثوقية على بيانات ومعلومات تلك البنوك (برسولي وبوزناق، 2019: 34). وبينت بلخادم (2016) أن استقلالية المدقق الداخلي تتحقق عندما يقوم المدقق بأداء عمله بحرية وموضوعية، ويسمح للمدقق بإعطاء رأي غير متحيز، ويتحقق أيضاً الاستقلال بناءً على الوضع التنظيمي والموضوعية.

كما وتعد الاستقلالية إحدى العوامل التي تؤثر في فاعلية التدقيق الداخلي، ويقصد بها استطاعة وقدرة التدقيق الداخلي في أي البنك على أداء مهامه ومسؤولياته بدون أي ضغط أو تحيز للوصول إلى وضع تنظيمي مناسب لهذه الوظيفة داخل الهيكل التنظيمي للبنك (السميران، 2019: 37).

فضلا عن ذلك يجب عدم تكليف المدققين الداخليين بأعمال يكون لديهم أي مصالح فيها، وأن يخبر المدقق عن أي احتمالات تُؤثر على استقلاليته في العمل، ويجب تغيير المدققين دورياً في المجال الذي يعملون فيه كلما أمكن ذلك (العبيدي، 2019: 41). إن دعم الإدارة العليا للتدقيق الداخلي يمثل الجانب المهم والدور المتكامل في تحقيق فاعلية التدقيق الداخلي، وكذلك تعكس علاقة قوية بين الادارة

العليا والتدقيق الداخلي، ويمثل دعم الإدارة العليا لوظيفة التدقيق إحدى أهم العوامل المؤثرة في فاعلية أداء المدقق وتعزيزه (IIA, 2017).

يلعب دعم الادارة العليا وتوفير البيئة التنظيمية المناسبة الدور الكبير في زيادة جودة التدقيق فضلا عن زيادة كفاءة المدققين الداخليين، ووفقاً لما ورد في المعايير المهنية لمهنة التدقيق الداخلي فإن دعم الإدارة العليا هو من أهم المجالات الرئيسية في تحسين الأداء التنظيمي في البنوك، كما ويعكس دعم الادارة لوظيفة التدقيق الداخلي على الأرجح إشارة أساسية عن الدور الفاعل والأساسي للمدققين الداخليين وللأنشطة التي يقومون بها في جميع اعمال البنك، وبالتالي يُمكِّن هذا الدعم البنوك من الالتزام بكافة تعهداتها اتجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها (Salehi, 2016: 229).

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

أولاً. مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة من العاملين ضمن المسميات الوظيفية (مدقق داخلي، عضو لجنة تدقيق، رئيس تنفيذي للمدققين الداخليين) وعددهم 220 موظف في البنوك التجارية الأردنية الثلاثة عشر المدرجة في بورصة عمان. (الوشاح، وآخرون، 2017)، أما عينة الدراسة فقد تكونت من (110) موظف وموظفة ضمن المسميات الوظيفية المحددة مسبقاً، حيث تم توزيع (130) استبانة، وتم استرداد (117) استبانة منها، وتم استبعاد (7) استبانات لعدم استكمال الإجابات فيها أو لعدم الجدية في الإجابة عن أسئلة الاستبانة، وبذلك أصبح عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل (110) استبانة شكلت ما نسبته (84.6%) من مجموع الاستبانات الموزعة.

ثانياً. أداة الدراسة: تم تطوير الاستبانة بالاعتماد على فرضيات الدراسة ومتغيراتها التابعة والمستقلة. وتكونت من ثلاثة أجزاء وهي:

الجزء الأول: معلومات عامة متعلقة بالعوامل الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، وتشمل (المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة، الشهادات المهنية، التخصص).

الجزء الثاني: يتكون الجزء الثاني من مجموعة من الفقرات بواقع (15) فقرة، توضح متغيرات الدراسة المتمثلة بأبعاد خصائص لجان التدقيق، موزعة على ثلاث أبعاد كما في الجدول رقم (1):

الجدول (1): تقسيم فقرات المتغير المستقل

خصائص لجان التدقيق	حجم لجنة التدقيق	الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق	استقلالية لجنة التدقيق
عدد الفقرات	5	5	5
ترتيب الفقرات	(5-1)	(10-6)	(15-11)

المصدر: من إعداد الباحثان.

الجزء الثالث: والذي تطرق الى التعرف على آراء واتجاهات أفراد عينة الدراسة والتي تقيس المتغير التابع (جودة التدقيق الداخلي) حيث تتكون من (14) فقرة.

ثالثاً. صدق أداة الدراسة: تم التحقق من صدق أداة الدراسة بالاستناد إلى آراء مجموعة من المحكمين من أساتذة الجامعات الأردنية من ذوي الخبرة بموضوع الدراسة، وذلك من أجل تقييم الاستبانة من حيث: مدى مناسبة الفقرة للمحتوى، ومدى كفاية أداة الدراسة من حيث عدد الفقرات، وشموليتها، وتنوع محتواها وتقويم مستوى الصياغة اللغوية، أو أية ملاحظات أخرى يرونها مناسبة فيما يتعلق بالتعديل، أو التغيير أو الحذف وقد تمت دراسة ملاحظات المحكمين، واقتراحاتهم، وتم تعديل على فقرات الاستبانة.

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.2

رابعاً. ثبات أداة الدراسة: تم استخدام معامل كرونباخ الفا (Cronbach's Alpha) بهدف التحقق من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة ككل بوصفه المقياس الأكثر شيوعاً بين الباحثين لتحقيق هذا الغرض. وتظهر النتائج في الجدول رقم (2) الذي يبين أن معاملات كرونباخ ألفا لمجالات الدراسة وأبعادها جيدة حيث إنها أكبر من (0.70) (Gliem and Gliem, 2003).

الجدول (2): معاملات كرونباخ الفا لفقرات الاستبانة

المجال	البُعد	عدد الفقرات	معامل كرونباخ الفا
خصائص لجان التدقيق	حجم لجنة التدقيق	5	0.764
	الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق	5	0.709
	استقلالية لجنة التدقيق	5	0.715
	خصائص لجان التدقيق ككل	15	0.822
جودة التدقيق الداخلي ككل		14	0.858

المصدر: من إعداد الباحثان بالرجوع إلى مخرجات التحليل الإحصائي (SPSS).

يظهر من الجدول رقم (2) أن قيم معاملات الثبات (كرونباخ ألفا) لأبعاد الدراسة ومجالاتها تراوحت بين (0.709-0.858)، وجميعها قيم مرتفعة، وهي قيمة مقبولة لأغراض التطبيق.

خامساً. نتائج التحليل الإحصائي: عرض الخصائص الديمغرافية المتعلقة بأفراد عينة الدراسة.

يوضح الجدول رقم (3) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية.

الجدول (3): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	بكالوريوس	49	44.5
	ماجستير	34	31
	دكتوراه	25	22.7
	اخرى	2	1.8
	المجموع	110	100.0
المسمّى الوظيفي	مدقق داخلي	53	48.1
	عضو لجنة تدقيق	39	35.5
	رئيس تنفيذي للمدققين الداخليين	18	16.4
	اخرى	-	-
	المجموع	110	100.0
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	9	8.2
	5 – أقل من 10 سنوات	38	34.5
	10 – أقل من 15 سنة	45	40.9
	15سنة فأكثر	18	16.4
	المجموع	110	100.0

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
الشهادات المهنية*	CIA	84	76.4
	JCPA	34	30.9
	CPA	39	35.5
	اخرى	0	0
التخصص	إدارة	24	21.8
	محاسبة	51	46.4
	علوم مالية ومصرفية	35	31.8
	اخرى	-	-
	المجموع	110	100.0

*يمكن اختيار أكثر من شهادة.

المصدر: من إعداد الباحثان بالرجوع إلى مخرجات التحليل الإحصائي (SPSS).

يظهر من الجدول رقم (3) ما يأتي:

إن أعلى نسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي بلغت (44.5%) للمؤهل العلمي (بكالوريوس)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (1.8%) للإجابة (أخرى)، ويعود السبب في ارتفاع النسبة المئوية لدرجة البكالوريوس إلى أن معظم أفراد المجتمع الأردني المستعدين لسوق العمل يحملون شهادة (بكالوريوس)، فضلا عن وجود الكثيرة من الوظائف التي تتطلب شهادة البكالوريوس كحد أدنى.

إن أعلى نسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي بلغت (48.1%) للمسمى الوظيفي (مدقق داخلي)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (16.4%) للمسمى الوظيفي (رئيس تنفيذي للمدققين الداخليين)، ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة المسميات الوظيفية والنطاق الإشرافي في البنوك التجارية.

إن أعلى نسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة بلغت (40.9%) لعدد سنوات الخبرة (5-أقل من 10 سنوات)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (8.2%) لعدد سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات)، وتدل هذه النتيجة على انخفاض نسب الدوران الوظيفي في البنوك التجارية، كما إن النتيجة الحالية قد تعود إلى البنوك التجارية التي تهتم باستقطاب موظفين لديهم خبرات سابقة للعمل لديها.

إن أعلى نسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الشهادات المهنية بلغت (76.4%) للشهادة المهنية (CIA)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (30.9%) للشهادة المهنية (JCPA)، ويمكن أن تفسر هذه النتيجة بأن حصول المدققين على شهادات مهنية تساهم في تحسين مسارهم الوظيفي.

إن أعلى نسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير التخصص بلغت (46.4%) للتخصص(محاسبة)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (21.8%) لتخصص (إدارة)، وقد تعود هذه النتيجة إلى طبيعة المسميات الوظيفية المستهدفة في الدراسة الحالية.

سادساً. النتائج المتعلقة بالمتوسطات الحسابية لأبعاد مجال خصائص لجان التدقيق: تم استخراج المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة عن أبعاد مجال "خصائص لجان التدقيق" والمجال ككل، وفيما يأتي عرض النتائج:

الجدول (4): المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أبعاد مجال خصائص لجان التدقيق مرتبة تنازليا

الرتبة	الرقم	البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	2	الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق	3.85	0.34	مرتفعة
2	1	حجم لجنة التدقيق	3.65	0.40	متوسطة
3	3	استقلالية لجنة التدقيق	3.49	0.33	متوسطة
		خصائص لجان التدقيق ككل	3.70	0.27	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثان بالرجوع إلى تحليل الاحصائي باستخدام برنامج (SPSS).

يتضح من الجدول رقم (4) أن المتوسط الحسابي العام لمجال خصائص لجان التدقيق ككل بلغ (3.70) بدرجة تقيم مرتفعة، وإن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن أبعاد مجال خصائص لجان التدقيق تراوحت بين (3.49-3.85)، وتراوحت الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن أبعاد مجال خصائص لجان التدقيق ما بين (0.27-0.40) وهذا يدل على عدم وجود تشتت في آراء افراد العينة حول الأبعاد مجال خصائص لجان التدقيق، حيث جاء في المرتبة الأولى بُعد "الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق " بمتوسط حسابي (3.85) وانحراف معياري (0.34) بدرجة تقييم مرتفعة، وفي المرتبة الثانية جاء بُعد "حجم لجنة التدقيق" بمتوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري (0.40) بدرجة تقييم متوسطة، وفي المرتبة الأخيرة بُعد " استقلالية لجنة التدقيق " بمتوسط حسابي (3.49) وانحراف معياري (0.33) بدرجة تقييم متوسطة.

سابعاً. افتراضات تحليل الانحدار المتعدد:

اختبار التوزيع الطبيعي: لتحقق من مدى اتباع بيانات ومتغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي تم استخدام معاملي التفلطح والالتواء لكل بُعد من أبعاد أداة الدراسة ومجالاتها، ويوضح الجدول رقم (5) قيم الالتواء والتفلطح لكل بُعد من أبعاد أداة الدراسة ومجالاتها.

الجدول (5): قيم التفلطح والالتواء لمتغيرات الدراسة

المجال	البُعد	الالتواء Skewness	التفلطح Kurtosis
خصائص لجان التدقيق	حجم لجنة التدقيق	0.390	-0.102
	الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق	0.156	0.572
	استقلالية لجنة التدقيق	0.541	-0.324
جودة التدقيق الداخلي ككل		0.199	0.321

المصدر: من إعداد الباحثان بالرجوع إلى تحليل الاحصائي باستخدام برنامج (SPSS).

يظهر من الجدول رقم (5) أن معاملات التفلطح والالتواء تتراوح جميعها ضمن الحد الأدنى والأعلى المقبول للتوزيع الطبيعي؛ إذ تراوحت قيم الالتواء ما بين (-2، 2)، وتراوحت قيم معاملات

التفلطح بين (-7، 7)، مما يشير إلى أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي وعليه فإنَّ بيانات الدراسة مناسبة لإجراء التحليلات الإحصائية اللاحقة (الكيلاني والشريفين، 2007).

اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح لأبعاد المتغير المستقل: قبل البدء في اختبار الفرضيات قام الباحثان بتشخيص مشكلة الارتباطات الداخلية للمتغيرات المستقلة، فقد تم الاعتماد على حساب المعامل التباين المسموح به (Tolérance) لكل من المتغيرات المستقلة، وكذلك الاختبار معامل التضخم (Variance Inflation Factor: VIF)، بحيث يجب أن تكون قيم (VIF) أقل من (10) لجميع المتغيرات المستقلة وقيم (Tolérance) أكبر من (0.05)، الجدول رقم (5) يوضح ذلك.

الجدول (5): اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح لأبعاد المتغير المستقل

البُعد	التباين المسموح	معامل تضخم التباين (VIF)
حجم لجنة التدقيق	0.430	2.324
الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق	0.951	1.052
استقلالية لجنة التدقيق	0.686	1.457

المصدر: من إعداد الباحثان بالرجوع إلى تحليل الاحصائي باستخدام برنامج (SPSS).

يتضح من الجدول رقم (5) أن قيم اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لجميع أبعاد المتغير المستقل كانت أقل من (10)، بينما كانت قيمة اختبار معامل التباين المسموح به (Tolérance) لجميع الأبعاد أكبر من (0.05)، الأمر الذي يعني أنه لا يوجد ارتباط عالي بين أبعاد المتغير المستقل، وبالتالي يمكن استخدامها جميعها في نموذج الانحدار، ومعرفة أي من هذه الأبعاد لها أثر دال إحصائياً على المتغير التابع، وكذلك معرفة النسبة المئوية لذلك الأثر إن وجد، وبعد أن تم التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين أبعاد المتغير المستقل(الكيلاني والشريفين، 2007).

ثامناً. اختبار الفرضيات: للتحقق من صحة هذه الفرضيات تم تطبيق معادلة الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لدراسة أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية، الجدول رقم (6) يوضح ذلك.

الجدول (6): معادلة الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لدراسة أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية

المتغير	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients			R	R^2	Adjusted R Square	F	الدلالة الإحصائية
	B	Std. Error	ß	T	الدلالة الإحصائية					
(Constant)	0.643	0.022		5.753	0.000	0.653	0.611	0.583	52.126	0.000
حجم لجنة التدقيق	0.199	0.032	0.205	2.981	0.012					
الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق	0.272	0.092	0.275	6.929	0.000					
استقلالية لجنة التدقيق	0.081	0.032	0.092	.981	0.231					

المصدر: من إعداد الباحثان بالرجوع إلى تحليل الاحصائي باستخدام برنامج (SPSS).

يظهر من الجدول رقم (6) وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لخصائص لجان التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (0.653) وهي قيمة دالة إحصائياً وتدل على درجة ارتباط دالة إحصائياً بين خصائص لجان التدقيق وجودة التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية، وبلغت قيمة (R-square) (0.611) وهي قيمة دالة إحصائياً تفسر قدرة خصائص لجان التدقيق في التأثير على جودة التدقيق الداخلي، بمعنى أن خصائص لجان التدقيق تفسر ما قيمته (61.1%) من التغير الحاصل في تحسين جودة التدقيق الداخلي، وبلغت قيمة الاختبار (F) (52.126) بدلالة إحصائية (0.00) وهي قيمة دالة إحصائياً تدل على وجود تباين في قدرة أبعاد لجان التدقيق في التأثير على جودة التدقيق الداخلي.

وفيما يأتي عرض لنتائج الفرضيات:

- **النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى (H01):** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لحجم لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.

أظهرت النتائج أن قيم (ß، T) المتعلق بأثر حجم لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي بلغت (0.199، 2.981) على التوالي وهي قيم إيجابية ودالة إحصائياً؛ مما يدل على وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لحجم لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية، وبالتالي تقبل الفرضية الأولى بالصيغة المثبتة ونصها: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لحجم لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية".

- **النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية (H02):** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.

أظهرت النتائج أن قيم (ß، T) المتعلق بأثر الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي بلغت (0.272، 6.929) على التوالي وهي قيم إيجابية ودالة إحصائياً؛ مما يدل على وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية، وبالتالي تقبل الفرضية الثانية بالصيغة المثبتة، ونصها" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية ".

- **النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة (H03):** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لاستقلالية لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.

أظهرت النتائج أن قيم (ß، T) المتعلق بأثر استقلالية لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي بلغت (0.081، 0.981) على التوالي وهي قيم إيجابية ولكنها غير دالة إحصائياً؛ مما يدل على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لاستقلالية لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية، وبالتالي تقبل الفرضية الثالثة بالصيغة الصفرية، ونصها " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لاستقلالية لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية".

ملخص النتائج

1. إن المتوسط الحسابي العام لمجال خصائص لجان التدقيق ككل بلغ (3.70) بدرجة تقيم مرتفعة، وقد يعود السبب في هذه النتيجة إلى وعي البنوك التجارية نحو أهمية لجان التدقيق، والمكاسب والمنافع المتوقعة منها، والتي يمكن أن تقدم إلى كافة الأطراف ذات العلاقة وعلى رأسهم مجلس الإدارة والمدقق الخارجي والمدقق الداخلي والمساهمين وأصحاب المصالح.
2. إن المتوسط الحسابي العام لمجال جودة التدقيق الداخلي ككل بلغ (3.76) بدرجة تقييم مرتفعة، ومن الممكن أن تعود هذه النتيجة إلى الدور الذي تلعبه عملية التدقيق الداخلية باعتبارها إحدى أهم النشاطات.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة البطوش، (2015) التي أظهرت أن هناك علاقة مرتفعة بين دور لجان التدقيق، وبين تحسين كفاءة التدقيق الداخلي، ودراسة الهزيم (2019) التي أظهرت وجود أثر لحجم لجان التدقيق في تعزيز أداء المدقق الداخلي.
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية
5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستقلالية لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية، واختلفت هذه النتيجة مع دراسة الهزيم (2019) التي أظهرت وجود أثر لحجم لجان التدقيق في تعزيز أداء المدقق الداخلي.

التوصيات: بناءً على ما سبق من نتائج توصى الدراسة بما يأتي:

1. ضرورة تمتع أعضاء لجنة التدقيق بالخبرة الكافية في إجراءات عملية التدقيق التي يقوم بها المدقق الداخلي.
2. على إدارة البنك توفير الموارد للجان التدقيق التي تمكنها من أداء عملها حسب حجم لجنة التدقيق في كل بنك.
3. توصي الدراسة الباحثين بإدخال متغيرات لم يسبق دراستها؛ كدراسة أثر لجنة التدقيق على جودة الأرباح.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. برسولي، فوزية؛ بوزناق، حسن، (2019)، دراسة العلاقة بين مبادئ الحوكمة المؤسسية ومعايير التدقيق الداخلي في الشركات، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 2(33)، 27-47.
2. البنك المركزي الاردني، التعليمات المعدلة للحاكمية المؤسسية للبنوك رقم 63 -2016 بتاريخ 1-9-2016.
3. البطوش، خلدون، (2015)، دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الاردن.
4. بلخادم، حنان، (2016)، أثر جودة التدقيق الداخلي على حوكمة الشركات: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزبيان القنطرة. رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
5. بوزان، فتحي، (2017)، دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير، بسكارة، الجزائر.

6. التميمي، هاشم، (2017)، التزام شركات الاتصالات العراقية بضوابط تشكيل لجان التدقيق وأثره في تحسين فاعلية عمل اللجان، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، ع13، 219-244.
7. جبارة، سفيان، (2014)، أثر ضوابط لجنة التدقيق على جودة الأداء في البنوك، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية، عمان، الاردن.
8. الرواشدة، ساجدة، (2020)، أثر خصائص لجنة التدقيق على الأداء المالي في شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة إربد الأهلية.
9. أبو ريدة، ماهر إبراهيم محمّد، (2014)، دور مجالس الإدارة في تحسين أداء لجان التدقيق في ظل الحاكمية المؤسسية: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين. رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
10. السميران، سميران صالح مهدي، (2019)، أثر نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية في تحسين جودة التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية الأردنية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
11. سيسالم، روان ماجد، (2018)، أثر خصائص لجنة التدقيق على رأي المدقق الخارجي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
12. شحادة، الرفاعي، (2020)، محاسبة بنوك، الأردن، عمان: دار وائل لنشر والتوزيع.
13. شحنة، رزق، (2015)، تدقيق الحسابات: مدخل معاصرة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، الأردن، عمان: دار وائل للنشر والطباعة والتوزيع.
14. الشنيفي، صالح بن حمد، (2019)، مدخل إلى المراجعة الداخلية-الإطار العام والمفاهيم والتطبيق. إصدار الجمعية السعودية للمحاسبة، السعودية، الرياض،58-75.
15. طحلاوي، (2018)، مدى تطبيق لجان التدقيق في الشّركات المساهمة العامّة الفلسطينيّة لمبادئ الحوكمة. رسالة ماجستير غير منشور، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
16. العاني، صفاء أحمد محمد، القيسي، رائد فاضل، (2015)، استراتيجية مخاطر الاعمال ودورها في جودة أعمال التدقيق، بحث تحيلي على عينة من مراقبي الحسابات ومكاتب التدقيق الخارجية في بغداد. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، 22(87)، 121-138.
17. عبد الله، خالد، (2012)، التدقيق والرقابة في البنوك، الاردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
18. العبيدي، سيف، (2019)، أثر حوكمة تقنية المعلومات وفق إطار (COBIT 5) على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الاردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
19. العجلوني، آدم زياد، (2021)، دور جائحة كورونا على طبيعة عمل التدقيق الداخلي وفق معيار الأداء 2100 في شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير، جامعة جدارا، اربد، الاردن.
20. العزة، عبد الله، (2021)، الأثر المعدل للحوكمة على تخطيط مهام التدقيق الداخلي في تحقيق القيمة المضافة لعمليات الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

21. المحاميد، إيباء، (2020)، أثر فعالية لجان التدقيق والتدقيق الخارجي على جودة تقارير الاستدامة: دراسة على الشركات الكيميائية حول العالم. رسالة ماجستير، جامعة مؤتة.
22. المطيري، متعب، (2019)، أثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على اداء المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
23. المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، (IIA, 2017)، ترجمة مجلس حكام جمعية المدققين الداخليين في لبنان.
24. الهزيم، أمير، (2019)، أثر لجان التدقيق في تعزيز أداء المدقق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، مفرق، الاردن.
25. أبو الهيجاء، محمّد فوزي، والحايك، أحمد فيصل خالد، (2012)، خصائص لجان التدقيق وأثرها على فترة إصدار تقرير المدقق: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 20 (2): ص439 -463.
26. الوشاح، سليمان راجي، البواعنة، أحمد علي، القضاة، ليث أكرم (2017). أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين في البنوك التجارية الاردنية، المجلة العربية للإدارة، 37(4)، 25-47.
27. الكيلاني، عبدالله، والشريفين، نضال، (2007)، مدخل إلى البحث في العلوم التربوية والاجتماعية، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. AlQudah, A. M., Azzam, M. J., Haija, A. A. A., & AlSmadi, S. A., (2020), The role of ownership map in constraining discretionary loan loss-provisions decisions in Jordanian banks. Cogent Business & Management, 7(1),1-16.
2. Almeshal, B., (2014), The Role of Auditor Independence in Achieving Governance and its Impact on Accounting Information Reliability - Field Study on Audit Firms in Palestine. Master thesis, Al-Azhar University, Gaza, Palestine.
3. Amahalu, N & Beatrice, E., (2017), Determinants of audit quality: Evidence from deposit money banks listed on Nigeria Stock Exchange, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, (7), 2, 124-135.
4. Baharud-din, Z., Shokiyah, A., & Ibrahim, M. S., (2014), Factors that contribute to the effectiveness of internal audit in public sector, International Proceedings of Economics Development and Research (1)70, 126-135.
5. Eulerich, M., Wagener, M., & Wood, D. A., (2021), Evidence on Internal Audit Effectiveness from Transitioning to Remote Audits because of COVID-19. Available at SSRN 3774050,1-38.
6. Gliem J.A. and Gliem R.R., (2003), Calculating, Interpreting, and Reporting Cronbach's Alpha Reliability Coefficient for Likert-Type Scales. 2003 Midwest Research to Practice Conference in Adult, Continuing, and Community Education, Columbus, 82-88.
7. Oussii, A. and Boulila, N., (2020), Evidence on the relation between audit committee financial expertise and internal audit function effectiveness, Journal of Economic and Administrative Sciences, Vol. No. ahead-of-print.

8. Salehi, T., (2016), Investigation Factors Affecting the Effectiveness of Internal Auditors in the Company: Case Study Iran. Review of European Studies, 8(2), 224-235.
9. Sari, Dewi Kartika, (2018), Audit Specialization and Audit Quality: The Role of Client's Business Strategy, KnESocial Sciences & Humanities. 3(2), 144-172.
10. Zwaan, L., Stewart, J., & Subramaniam, N., (2011), Internal audit involvement in enterprise risk management, managerial auditing journal, 26(7): 586-604.